

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْعَرَبِيَّةِ مُصَارِعَ الْمَهْوِيَّةِ

رَئَاسَةِ الْمَهْوِيَّةِ

# الْأَوْلَى عَدْلَى مُصَارِعِ الْمَهْوِيَّةِ

مُلْحِقٌ بِالْجَرِيدَةِ الرَّسمِيَّةِ

الثمن ٣ جنيهات

الصادر في يوم الأحد ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤

الموافق ( ٢٨ أبريل سنة ٢٠١٣ )

السنة  
١٨٦ هـ

العدد ٩٨  
( تابع )



## وزارة الاستثمار

قرار رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٣

**بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لانتخاب**

**أعضاء مجلس إدارة البورصة المصرية من ممثلي الشركات العاملة**

**في مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية**

**وزير الاستثمار**

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ :

وعلى القانون رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية

غير المصرفية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٩ بتحديد الوزير المختص بتطبيق

أحكام القانون رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠٠٩ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة

المصرية وشئونها المالية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٢ بأن يكون رئيس مجلس الوزراء

هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق

والأدوات المالية غير المصرفية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٢ بتفويض وزير الاستثمار

في مباشرة اختصاصات الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠٠٩

بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية :

وعلى قواعد قيد واستثمار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة الصادرة بقرار مجلس إدارة

الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته :

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البورصة المصرية من ممثلي الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية :

وعلى ما اقترحته مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٢ بشأن مشروع تعديل القواعد والإجراءات المنظمة لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البورصة المصرية :

#### **قرار:**

##### **(مادة ١)**

يكون ترشيح و اختيار أعضاء مجلس إدارة البورصة المصرية من ممثلي الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، ومن ممثلي الشركات المقيدة بها بطريق الانتخاب المباشر ، وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار .

- وبمراجعة عدم جواز تمثيل المجموعة المرتبطة بأكثر من عضو في مجلس الإدارة - ويقصد بالمجموعة المرتبطة المعنى المبين لها في المادة (٣٧) من قانون الإيداع والقيد المركزي الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ - وكذا عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة البورصة وعضوية مجلس إدارة شركة مصر للمقااصة والإيداع والقيد المركزي أو عضوية مجلس إدارة صندوق المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (الغير الأشخاص الاعتبارية) .

##### **(مادة ٢)**

تمثيل الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بثلاثة أعضاء في مجلس إدارة البورصة ، على أن يكون من بينهم عضو واحد على الأقل من شركات السمسرة وعضو واحد على الأقل من غيرها من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، وبكون الترشيح والتصويت لاختيار ممثلي هذه الشركات في جدول واحد .

## (مادة ٣)

يقتصر الحق في الترشيح لانتخابات ممثل الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية في مجلس إدارة البورصة المصرية على من ترشحهم الشركات التي تتوافر فيها الشروط الآتية :

**أولاً -** ممارسة النشاط المرخص به لمدة عامين على الأقل .

**ثانياً -** ألا يكون قد سبق وقف الشركة عن ممارسة النشاط إعمالاً لحكم المادة (٣٠) من قانون سوق رأس المال ما لم تنقض ثلاث سنوات على تاريخ انتهاء مدة الوقف .

**ثالثاً -** ألا يكون قد سبق إخضاع الشركة لأى من التدابير المنصوص عليها فى المادة (٣١) من قانون سوق رأس المال ما لم تنقض سنة على تاريخ انتهاء مدة التدبير .

**رابعاً -** ألا يكون قد سبق حظر استفادة الشركة من جميع الخدمات والتسهيلات التي تقدمها البورصة المصرية بقرار من لجنة العضوية ، ما لم تنقض ستة أشهر على تاريخ إنتهاء مدة الحظر .

وتكون العبرة في حساب المد المنصوص عليها في هذه المادة بتاريخ غلق باب تلقي طلبات الترشيح .

## (مادة ٤)

مثل الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بعضويين في مجلس إدارتها ، على أن يكون أحدهما ممثلاً للشركات المتوسطة والصغرى المقيد لها أوراق مالية بالبورصة التي لا يزيد رأسمالها المدفوع على ٢٥ مليون جنيه ، ويكون الترشيح والتصويت لاختيار ممثل شركات كل مجموعة في جدول مستقل .

## (مادة ٥)

يقتصر الحق في الترشيح لانتخابات ممثل الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية

على من ترشحهم الشركات التي تتوافر فيها الشروط الآتية :

**أولاً -** أن تكون من غير الشركات العاملة في الأوراق المالية .

**ثانياً -** أن تكون مقيدة في البورصة المصرية لمدة سنتين على الأقل ، وتكون المدة ستة أشهر على الأقل بالنسبة للشركات المتوسطة والصغرى التي لا يزيد رأسمالها المدفوع عن ٢٥ مليون جنيه مصرى .

**ثالثاً** - أن تكون من الشركات النشطة وفقاً للمعايير المعتمدة من الهيئة .

**رابعاً** - ألا تكون الشركة قد ارتكبت ثلاث مخالفات أو أكثر لأنى من قواعد القيد واستمرار القيد والشطب خلال السنة السابقة .

**خامساً** - ألا تكون الشركة قد خالفت أيًّا من الأحكام المنصوص عليها في المواد أرقام (٣ فقرة «ج» و ٢٠ و ٢٤) من قواعد القيد واستمرار القيد والشطب خلال الستة شهور السابقة .

وتكون العبرة في حساب المد المنصوص عليها في هذه المادة بتاريخ غلق باب تلقي طلبات الترشيح ، وتكون العبرة في تحديد تاريخ ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في البندين رابعاً وخامساً بتاريخ القرار الصادر بشأن المخالفة من لجنة القيد بالبورصة المصرية .

#### ( مادة ٦ )

مع عدم الإخلال بالأحكام المنظمة لمبدأ تعارض المصالح وميثاق شرف أعضاء مجلس إدارة البورصة ، يقتصر الحق في تشيل الشركات في عضوية مجلس إدارة البورصة المصرية على رؤساء مجالس إدارات تلك الشركات أو أعضاء مجالس إداراتها المنتدبين متى توافرت فيهم الشروط الآتية :

**أولاً** - أن يكون حسن السيرة محمود السمعة .

**ثانياً** - الحصول على مؤهل عالٍ مناسب .

**ثالثاً** - ممارسة العمل كرئيس مجلس الإدارة أو كعضو منتدب لإحدى الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية أو لإحدى الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة لمدة سنة واحدة على الأقل من تاريخ غلق باب تلقي طلبات الترشيح .

**رابعاً** - ألا يكون قد حكم عليه نهائياً في جريمة مخلة بالشرف أو الاعتبار ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(ماده ٧)

يعلن عن تاريخ بدء تلقى طلبات الترشيح بمكان ظاهر بالمقر الرئيسي للبورصة المصرية ، وينشر فى جريدين يوميتين صباحيتين واسعى الانتشار ، على أن يكون ذلك قبل تاريخ بدء تلقى الطلبات بأسبوع واحد على الأقل ، ويظل تلقى طلبات الترشيح متاحاً لمدة خمسة أيام عمل .

(ماده ٨)

تقديم طلبات الترشيح على النموذج المعروض لذلك بالبورصة المصرية ، موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ، على أن تكون مستوفاة لجميع البيانات ومرفقاً بها المستندات المنصوص عليها بالنماذج .

(ماده ٩)

تتلقى طلبات الترشيح لجنة تشكل برئاسة أحد مستشارى مجلس الدولة ، وممثل عن وزارة الاستثمار ، وممثل عن الهيئة العامة للرقابة المالية ، وأحد شاغلى الوظائف الرئيسية بالبورصة .

وتتولى اللجنة فحص طلبات الترشيح والتحقق من توافر الشروط المطلوبة قانوناً واستبعاد من يتخلف فى شأنه شرط منها ، وتعلن قائمة المرشحين بمكان ظاهر بالمقر الرئيسي للبورصة المصرية ، ويخطر أصحاب الشأن بذلك خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إغلاق باب تلقى طلبات الترشيح .

(ماده ١٠)

يكون لكل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وكل شركة من الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة حق الاعتراض على أي من الأسماء الواردة في قائمة المرشحين في الجدول الخاص بها ، كما يكون لكل من استبعد طلب ترشيحه الاعتراض على استبعاده . وفي جميع الأحوال يكون الاعتراض خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إعلان قائمة المرشحين ، وتنظر الاعتراضات لجنة تشكل برئاسة رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وعضوية ممثل عن وزارة الاستثمار وممثل عن الهيئة العامة للرقابة المالية ، وتكون قرارات اللجنة نهائية .

**(مادة ١١)**

يكون لكل شركة صوت انتخابي واحد ولا يجوز للشركة تمثيل غيرها عند الانتخاب .

**(مادة ١٢)**

تقوم بفرز أصوات الناخبين وإعلان نتيجة الانتخابات لجنة للفرز تشكل برئاسة أحد مستشاري مجلس الدولة ، وممثل عن وزارة الاستثمار ، وممثل عن الهيئة العامة للرقابة المالية ، وأحد شاغلى الوظائف العليا بالبورصة المصرية ، وتعلن النتيجة بالقر الرئيسي للبورصة المصرية .

**(مادة ١٣)**

تحتفظ بالفصل في أية اعترافات على نتيجة الانتخابات أو إجراءاتها لجنة فحص الاعترافات المنصوص عليها بالمادة العاشرة ، على أن تقدم الاعترافات خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ إعلان النتيجة ويتم البت فيها من اللجنة خلال الخمسة أيام عمل التالية ويكون قرارها نهائياً ، ولا يسرى القرار الصادر بإعلان النتيجة إلا بعد انقضاء مواعيد التظلم أو البت فيه .

**(مادة ١٤)**

في حالة خلو منصب عضو مجلس الإدارة نتيجة إلغاء ترخيص الشركة ، أو زوال عضويتها أو شطب قiederها من البورصة أو انقضاء العلاقة بين الشركة وممثلها ، يحل العضو التالي في المجموعة الانتخابية للعضو الذي خلا منصبه في ترتيب عدد الأصوات في آخر انتخاب للمجلس وتكون مدة عضوية عضو مجلس الإدارة الجديد مكملة لمدة سلفه .

**(مادة ١٥)**

يلغى العمل بأحكام قرار وزير الاستثمار رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٩

**(مادة ١٦)**

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريراً في ٢٤/٤/٢٠١٣

وزير الاستثمار

**أسامة صالح**

**طبعت بالهيئة العامة لشئون المطبع الأهلية**

**رئيس مجلس الإدارة**

**مهندس / سعد حمدان حسين**

**رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣**

---

**١٦٣١ - ٢٠١٢ س ٢٥٥٦٩**